

استمر المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في العمل عن كثب مع السلطات في المناطق الحضرية لضمان أن يصل النازحون إلى خدمات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والمشاريع التي تدر الدخل ولضمان حماية حقوقهم في الملكية.

فإذا قُدِّر لخطة عمل المكسيك أن تحقق أهدافها الطموحة فمن الضروري أن يظهر المجتمع الدولي التزاماً أكبر، وفي النهاية فإن التضامن ليس مجرد مبدأ إقليمي ولكنه مبدأ عالمي.

يعمل وليام سبندلير مع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في أمريكا اللاتينية على مدار الثلاث سنوات الماضية. البريد الإلكتروني: [spindler@unhcr.ch](mailto:spindler@unhcr.ch)

١ [www.acnur.org/index.php?id\\_pag=2302](http://www.acnur.org/index.php?id_pag=2302)  
٢ اقرأ النص كاملاً على [www.acnur.org/biblioteca/pdf/3016.pdf](http://www.acnur.org/biblioteca/pdf/3016.pdf)

مع أورغواي والمكسيك. وبالرغم من أن عدد اللاجئين المستفيدين من عملية إعادة الاستقرار لازال قليل نسبياً، فمن المهم دعم تلك الدول التي بدأت في استضافة عملية إعادة الاستقرار في تقديم الحلول الإقليمية للاجئين الذين هم معظمهم من الكولومبيين.

وتتوقع الحلول الجيدة للخطة أيضاً تعزيز التكامل المحلي وتطوير اعتماد اللاجئين على الذات في كل من المراكز الحضرية والمناطق الحدودية المتأثرة بالنزاع الكولومبي.

في كوستاريكا أدت مبادرات الدعم المالي الصغير وتعيين الوظائف إلى التوصل إلى نتائج معقولة، وفي الإكوادور يعمل المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على تعزيز الدعم التنموي للمناطق التي تستضيف اللاجئين، وفي البرازيل وقع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على اتفاقية مع مؤسسة مالية متخصصة في تقديم السلف المالية لأفقر قطاعات السكان لضمان الوصول للالتزام لأهداف الإنتاج والإسكان وتلبية الاحتياجات العاجلة لكل من اللاجئين والسكان المحليين في مناطق تواجد اللاجئين بكثرة. وفي كولومبيا

الأهلية القومية كلها أمور مشجعة أيضاً.

ومع ذلك فإن التحديات تظل قائمة. فقد كان تنفيذ بعض البرامج متفاوت نتيجة للصعوبات العملية لتوفير الحماية الفعالة في بعض المواقف وخاصة في سياق الصراع الكولومبي وعدم كفاية الموارد المتوفرة.

وكان تبني قانون جديد للجوء في الأرجنتين وتوسيع برامج تعليم حماية اللاجئين للسلطات الحدودية في العديد من الدول من بين الإنجازات المميزة لخطة العمل. وتتوالى النقاشات حول فحوى مسودة القانون الجديد للجوء وإجراءات تقرير مصير اللاجئين مع السلطات في تشيلي وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور والمكسيك وبنما وأوروغواي.

وفي نفس الوقت كان هناك تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الجزء الخاص بإعادة الاستقرار من خطة المكسيك، وانضمت الأرجنتين الآن إلى البرازيل وتشيلي حيث أن الدول التي بدأت في استضافة عملية إعادة الاستقرار للاجئين الذين يتعرضون للمخاطر المحيطة على أمنهم في البلاد التي لجئوا إليها أولاً، وتستمر المناقشات

## انعدام الجنسية: أزمة حقوق الإنسان المنسية

بيل فريليك ومورين لينش

لا تسجل شاشة رادار المجتمع الدولي الأشخاص الذين لا يتمتعون

بأية جنسية، حيث أفادت الأبحاث الأخيرة أن هناك ١١ مليون شخص يفتقرون إلى الجنسية أو لا يحملون جنسية صالحة للاستخدام. ويعتبر هذا انتهاكاً فادحاً للمادة ١٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يفيد بأنه يحق لكل شخص الحصول على جنسية.

وهناك إشارة إلى الاهتمام القليل الذي يبديه المجتمع الدولي إلى غير المواطنين بوجه عام، أو الأشخاص الذي لا يملكون جنسيات بشكل خاص، وهي تفويض المقرر الخاص للأمم المتحدة لقضايا غير المواطنين لم يُجدد عندما انتهى في شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٤، وهذا يرجع بشكل كبير إلى أن المقرر الخاص قد أكمل بحثه، وتجديد تفويضه قد يعني خلق دور مراقبة فعال.

وعادة ما تتردد الحكومات في الإعلان عن وجود أشخاص لا يحملون جنسيات على أراضيهم، ونادراً ما تشملهم إحصائيات الحكومة تحت بند المقيمين، ولكنهم في معظم الأحيان يسجلوا كأجانب، هذا فقط إذا اعترفت الحكومات بوجودهم. وفي الوقت الذي لم يحدد فيه الرقم الصحيح للأشخاص غير الحاصلين على جنسية، إلا أن بحث أجرته المنظمة الدولية للاجئين أفاد أنه:

في بنجلاديش، هناك أكثر من ٢٥٠ ألف شخص من البهاريين (ويسمون أيضاً الباكستانيين المحبوسين) يعيشون في ٦٦ معسكر قذر

معينة في الواقع مع الحرمان من مجموعة كبيرة من الحقوق الأساسية والتعرض للتمييز، وخاصة في حقوق العمالة، وحرية الحركة وحقوق الملكية. وبحسب ما أفاد به المقرر الخاص السابق لحقوق غير المواطنين التابع للأمم المتحدة:

هناك فجوة كبيرة بين الحقوق التي يضمنها قانون حقوق الإنسان الدولي للأشخاص غير المواطنين والواقع الذي يجب أن يواجهونه. وفي العديد من الدول هناك مشاكل كبيرة وجذرية تواجه غير المواطنين. ولكن الوضع قد ساء عندما أوقفت العديد من الدول أو انتهكت حقوق الأشخاص غير الحاصلين على جنسيات كرد فعل لتخوفها من الإرهاب. ويعكس استمرار المعاملة التمييزية لغير مواطنين الحاجة لوجود مقاييس شاملة وواضحة تحكم حقوق غير المواطنين، وطرق تنفيذها من قبل الحكومات، ومراقبة حقيقية لمدى الالتزام بها.

الجنسية أو المواطنة هما الرابط الأساسي بين الفرد والدولة. ويعتبر إثبات واحتفاظ الفرد بحق الجنسية أمر ضروري للتوسع بكل حقوق الإنسان الأخرى وتطبيقها. ويمتلك الأشخاص غير الحاصلين على الجنسيات على نفس حق المواطنين في الحصول على حماية القانون، وعدم القبض عليهم بدون تهمة، أو تعرضهم إلى معاملة غير إنسانية أو التعذيب، أو حرمانهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة، أو إخضاعهم إلى العمل الإجباري أو دفعهم إلى مكان الذي تعرضوا فيه إلى اضطهاد. وتقدم اتفاقية حقوق الإنسان الدولية أدوات تمنح الأشخاص المحرومين من الجنسية حقوقاً متساوية للزواج، وحرية المعتقدات، والتعبير، والدين ومعظم الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأخرى.

ومع ذلك، عادة ما يترافق عدم الانتماء لدولة

لا يحملون جنسيات، فهم يعتبرون أيتاماً على الصعيد الدولي. وحالياً، هناك موظفان فقط في مقر المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة مهمتهم التركيز على هذا العدد الكبير والمتنامي.

ولا تعتبر مشكلة عدم الانتماء لدولة معينة من المشاكل المستعصية، فقد أوصت منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة الدولية للاجئين أن:

تحتزم الحكومات الحق الإنساني الأساسي لكل الأفراد للحصول على جنسية، وتطبيق المقاييس الدولية لحماية الأفراد عديمي الجنسية، وتقليل حالات عدم الانتماء لدولة معينة بتسهيل اكتساب الجنسية، والسماح لغير مواطنين للحصول العادل على حقوقهم وامتيازاتهم داخل حدودهم وضمن تسجيل كل طفل عند ولادته.

على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحديد وكالة مسؤولة ووضع الأهداف العملية الملموسة، وتوفير الطول للحاجات الفورية للأشخاص عديمي الجنسيات وتنظيم دراسة عالمية للتعرف على السكان عديمي الجنسيات بشكل أفضل.

على المجتمع الدولي تقوية دعائم المفوضية السامية لحقوق الإنسان كوكالة تقود قضايا عدم الانتماء لدولة معينة وتدعم إنشاء قسم متخصص داخل الوكالة.

تعيين لجنة حقوق الإنسان كمقرر خاص لعدم الانتماء لدولة معينة.

البحث عن المتبرعين وتقييم حماية الأشخاص عديمي الجنسية، وتقديم تمويل جديد لدعم أعمال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الخاصة بالأشخاص عديمي الجنسية.

مورين لينش هي مدير البحث في منظمة اللاجئين الدولية. بريدها الإلكتروني: [maureen@refugeesinternat.org](mailto:maureen@refugeesinternat.org) وهي مؤلف تقرير منظمة اللاجئين الدولية تحت اسم "حياة في حالة انتظار: التكلفة الإنسانية لعدم الانتماء لدولة معينة"، والمتوفر على موقع: [www.refugeesinternational.org/content/publication/detail/5051](http://www.refugeesinternational.org/content/publication/detail/5051)

١. ديفيد ويسرود، التقرير النهائي حول حقوق غير المواطنين/ وثيقة الأمم المتحدة رقم ٤. Sub/٢٠٠٣/٢٣ لعام (٢٠٠٣) على الموقع [www.umn.edu/humanrts/](http://www.umn.edu/humanrts/demo/noncitizenrts2003-add3.html) [www.unhchr.ch/html/menu3/b/o\\_c\\_sp.htm](http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/o_c_sp.htm).

عائلاتهم في الخليج قبل أجيال كثيرة. فهم عالقون في نظام لا يقدم لهم أي نوع من الحماية.

وتستمر القائمة. ويمكن إيجاد أشخاص لا يحملون جنسيات أيضاً بين البوتاني في نيبال، والأقليات المسلمة في بورما وسريلانكا، وفي روما الأوربية التي استقبلت الهاربين من النزاع في البلقان، والأقليات العرقية مثل قزم باتوا وبانبارواندا في منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، وروه بنجيا في بنجلاديش، والسكان الأكراد، وذوي الأصل الهائيتي في الباهاما وفي مكان آخر في الحوض الكاريبي، وبعض الأتراك المسختيين وسكان زيمبابوي ذو الأصول الهندية أو ممن يرجع أصلهم إلى المالوي وموزنبيق.

وقد حددت اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسيات ٢ أن الشخص الذي لا يملك جنسية هو الشخص الذي ليس لديه سجل قانوني للجنسية مع أي دولة. وبخلاف اللاجئين والنازحين داخلياً، فإن الأفراد الذي لا يحملون جنسيات عادةً لا يستفيدون من حماية ومساعدة الحكومات، ووكالات الغوث والأمم المتحدة، بالرغم من مسؤوليتهم اتجاه الأشخاص الذين

أنشئوا منذ أكثر من ٣٣ سنة: وترفض باكستان وبنجلاديش منحهم الجنسية.

أكثر من ١٤٠ ألف من السكان الأقلية الذين يتحدثون اللغة الروسية والذين بقوا في بلادهم عندما انضمت استونيا إلى الاتحاد الأوروبي يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الجنسية بسبب المطالب الصارمة للغة العبور.

في تايلاند يفقر حوالي مليوني شخص، نصف السكان مما يسمون بقبائل التل، إلى الجنسية التايلندية وقد حرّموا من حق التصويت، أو شراء الأراضي، أو التقدم للوظائف الحكومية أو السفر بحرية - بالرغم من أنهم قد ولدوا في تايلاند.

الملايين من الفلسطينيين ليسوا فقط لاجئين ولكنهم أيضاً لا يحملون الجنسيات.

في الكويت، والبحرين، ومملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هناك أعداد كبير ممن يسمون بالـ (بدون) - وهم بالأصل عرب من الدول المجاورة أو ينتمون إلى قبائل من حكومات مختلفة، ولكنهم أيضاً ليسوا عرب استقرت

تأثير هوليرمان كوك

